خادم الحرمين مستقبلاً رئيس الوزراء وزير الخارجية القطري الشيخ حمد بن جاسم (واس)

أمير قطر في ثياب الاحرام مع الأمير خالد الفيصل (أ ف ب)

... وأحمدي نجاد (أ ف ب)

صباح الخالد: الكويت على اتصال دائم بأمين عام الأمم المتحدة في شأن سورية

قمة التضامن الإسلامي تختتم اليوم أعمالها بتعليق عضوية سورية

مكة المكرمة - وكالات - انعقدت قمة «التضامن الاسلامي» امس في مكة المكرمة برئاسة خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز ومشاركة سمو الامير الشيخ صباح الاحمد الصباح وعدد من قادة الدول الاسلامية، لتقر ما توصل اليه وزراء خارجية الدول الاسلامية في اجتماعهم التحضيري للقمة وابرزه تعليق عضوية سورية في منظمة التعاون الاسلامي وهو ما تم التوصل إليه بـ «اجماع المجتمعين» وفق تعبير نائب رئيس الوزراء وزير الخارجية الشيخ صباح الخالد الحمد الصباح.

والى جانب سمو الامير، يشارك في القمة التي تختتم اعمالها اليوم عدد كبير من القادة وأبرزهم أمير قطر الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني والرؤساء المصري محمد مرسي والايراني محمود احمدي نجاد والتركي عبدالله غول والتونسي منصف المرزوقي والباكستاني آصف علي زرداري.

وقال الشيخ صباح الخالد في تصريح لوكالة «كونا» وتلفزيون دولة الكويت ان هناك اهتماما بشكل خاص بتطورات الاوضاع في سورية، مشيرا الى ان «هناك مشروع قرار تبناه وزراء الخارجية كتوصية لرفعه الى اجتماع القمة الاسلامية وهو تعليق عضوية سورية في منظمة التعاون الاسلامي».

واكد ان التوصية «التي أجمع عليها المجتمعون» تهدف الى تجنيب سورية الانزلاق الى حرب اهلية وتقديم المساعدة الى سورية لتتحقق للشعب السوري اماله وتطلعاته، مضيفا انه تمت مناقشة كل ما يتعلق بالوضع على الساحة السورية.

وردا على سؤال حول اختيار شخصية جديدة لدور المبعوث الاممي العربي المشترك بديلا عن كوفي انان الذي قدم استقالته مؤخرا، قال الشيخ صباح ان اختيار البديل يكون من قبل منظمة الامم المتحدة.

وافاد بأن الكويت كونها رئيسة الدورة الحالية للمجلس الوزاري للجامعة العربية فضلا عن الامين العام للجامعة نبيل العربي على اتصال وتواصل مع الامين العام للامم المتحدة بان كي مون، مؤكداً ان هناك اهتماما دوليا كبيرا في موضوع الملف السوري.

اما الأمين العام لمنظمة التعاون الإسلامي أكمل الدين إحسان أوغلي فاكد ان التوصية بتعليق عضوية سورية اتخذ بغالبية مطلقة من الدول الـ 57 التي تضمها منظمة التعاون الاسلامي.

وقال إحسان أوغلي للصحافيين بعد اجتماع مطول إنه جرى الاتفاق على هذا القرار بأغلبية مطلقة.

وأفاد مصدر وزاري عربي بأن إيران والجزائر هما الدولتان الوحيدتان اللتان تعارضان هذه التوصية.

وقال وزير الخارجية الإيراني علي أكبر صالحي للصحافيين بعد الاجتماع: «إننا بالطبع لا نوافق على تعليق عضوية أي من أعضاء منظمة التعاون الإسلامي».

وأوضح أن التعليق لن يحل الأزمة في سورية، وأن الدول الإسلامية «يجب أن تبحث عن سبل ووسائل وآليات أخرى لحل الصراعات والأزمات».

واعرب مجلس الوزراء السعودي عن أمل المملكة الكبير أن تحقق قمة التضامن الاسلامي ما تتطلع إليه الأمة الإسلامية في هذه المرحلة المهمة من وحدة الصف والتضامن والتنمية الشاملة والوسطية السمحة التي تنبذ التطرف والإرهاب والطائفية التي تؤدي إلى الشقاق والخلافات.

واكد المجلس في بيان صحافي صدر في ختام جلسته الدورية ليل اول من امس أن دعوة خادم الحرمين الشريفين لعقد هذه القمة يجسد حرصه واهتمامه بأمور المسلمين وتوحيد صفوفهم نظرا لما يمر به العالم الإسلامي من تحديات متلاحقة وظروف مأساوية في بعض أجزائه تتطلب توحيد الجهود والتكاتف والتضامن لمواجهة كل تلك التحديات.

ورحب خادم الحرمين بقادة الدول الإسلامية ورؤساء الوفود وجميع المدعوين لمؤتمر قمة التضامن الإسلامي واطمأن على كافة الاستعدادات الجارية لاستضافة المؤتمر وتهيئة الظروف الملائمة لجميع المشاركين في القمة.

وقال وزير خارجية مصر محمد كامل عمرو إن القمة الإسلامية جاءت في موعدها سواءً في موضوعها وهو ما تتعرض له الأمة الإسلامية حالياً من مشكلات أم في الحاجة إلى وحدة الصف الإسلامي أكثر من أي وقت مضى.

وأعرب في تصريح لوكالة الأنباء السعودية عن أمله في أن يكون تاريخ انعقاد القمة تاريخاً مباركاً في ليلةٍ القدر ووصف المواضيع المطروحة على القمة بأنها مهمة للعالم الاسلامي «وفي مقدمتها القضية الفلسطينية والوضع المؤسف في سورية من إراقة الدماء وهو الأمر الذي لا يقبله أي انسان وأيضا ما يتعرض له المسلمون في ميانمار» مؤكداً ضرورة الإسراع في إرسال المعونات والإغاثة لهم للتخفيف عليهم.

وأكد أن الموقف المصري من المشكلة السورية واضح بضرورة الوقف الفوري للعنف والنقل السلمي للسلطة وتحقيق مطالب الشعب السوري للعيش بحياة كريمة مجدداً التأكيد على أهمية حل المشكلة السورية في إطار عربي مع وجود دعم دولي وأن مصر تؤيد الخطط الصادرة عن الجامعة العربية التي اعتمدها مجلس الجامعة في 22 يناير الماضي وأعيد التأكيد عليها في اجتماع الدوحة قبل ثلاثة أسابيع.

غول ووزير خارجيته أحمد داوود اوغلو مع خالد الفيصل (أ ف ب)

الحريري مع حمد بن جاسم إلى مائدة إفطار العاهل السعودي

| بيروت - «الراي» |

فيما كانت الأنظار شاخصة على القمة الاسلامية التي دعا إليها خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز والتي يشارك فيها لبنان بوفدٍ يترأسه رئيس الحكومة نجيب ميقاتي، خطف الأضواء في بيروت الخبر المصوّر الذي وزّعه الديوان الملكي السعودي عن لقاء العاهل السعودي رئيس مجلس الوزراء القطري وزير الخارجية الشيخ حمد بن جاسم بن جبر آل ثاني، ورئيس الوزراء اللبناني السابق سعد الحريري اللذين تناولا الافطار الى مائدته في قصر الصفا بمكة المكرّمة.

وبحسب بيان صدر عن المكتب الاعلامي للرئيس الحريري، فانه ورئيس الوزراء القطري كان بين ضيوف العاهل السعودي «في حضور عدد كبير من الأمراء والوزراء وكبار المسؤولين السعوديين».

تراجُع الوزير السابق عن إفادته لا يُسقط الأدلة الموثّقة بالصوت والصورة وإقراره بنقل متفجّرات يؤكد المؤكد

ملف سماحة - مملوك «يكشف» العلاقات اللبنانية - السورية ودمشق «وحيدة» تتدخّل لحماية «رَجُلها» في بيروت

| بيروت - «الراي» |

بعد خمسة ايام على توقيف الوزير والنائب السابق ميشال سماحة، بدأ هذا الملف يثير تداعيات تبدو على جانب واسع من الغموض والتناقض سواء على الصعيد السياسي الداخلي او على صعيد ما يمكن ان يُستدلّ به بانه منعطف في العلاقات اللبنانية . السورية في ذروة تفجُّر انعكاسات الازمة السورية.

وقد رسمت تطورات الساعات الاخيرة التي رافقت بدء التحقيق مع سماحة في القضاء العسكري على يد القاضي رياض ابو غيدا يوم الاثنين، صورة شديدة التناقض بين المسارين القضائي والسياسي لهذا الملف. ذلك ان كل المعطيات التي رشحت عن جولة التحقيق الاولى مع سماحة في المحكمة العسكرية والتي تُستكمل الخميس حملت ملامح متانة الادلة المضبوطة في هذا الملف على نحو يصعب معه الطعن الحقيقي في ما قام به فرع المعلومات في قوى الأمن الداخلي والذي يُعتبر اختراقاً امنياً استثنائياً يُسجل للمرة الاولى في منع عمل ارهابي استباقياً.

ولم يقلل تراجع سماحة عن اقواله في التحقيق الاولي امام المحقق العسكري خطورة ما ادلى به من اعترافات اولية وخصوصاً ان محضر التحقيق لدى فرع المعلومات اقترن بتوقيعه وتأكيده للنائب العام التمييزي بالانابة القاضي سمير حمود انه ادلى بها من دون اي ضغوط. ولعل ما يجعل تراجعه عن هذه الاعترافات غير ذي صدقية هو اعترافه امام المحقق العسكري بانه نقل عبوات فعلاً من سورية لغايةٍ تتصل بوضعها على الحدود اللبنانية - السورية لمنع تسلل مسلحين من لبنان الى سورية وبالعكس مما يثبت على الاقل تهمة نقل متفجرات وحيازتها وإعدادها لعملية امنية اياً تكن طبيعتها اضافة الى العمل لمصلحة دولة أجنبية.

وهذا المنحى رسم في رأي اوساط مواكبة للملف اتجاهاً واضحاً نحو تثبيت الكثير من الجوانب الاتهامية المقترنة بالادلة الموثقة بالصوت والصورة مما يُضعف جبهة الدفاع عن سماحة، ومما يستتبع تالياً على المستوى السياسي تقلص احتمالات وامكانات قيام جبهة سياسية عريضة عنه تتبنى قضيته، بدليل ان اي قوة اساسية في فريق 8 آذار لم تقدم على الدفاع عنه وخوض معركة اعلامية او سياسية من اجله بعد مرور خمسة ايام على توقيفه.

وفي المقابل لاحت في الساعات الاخيرة بوادر تداعيات على مستوى العلاقات اللبنانية . السورية مباشرة وهي تداعيات لم تفاجىء الكثير من المراقبين والمطلعين. وبرزت هذه البوادر في موقفين متلازمين تَمثل الاول في توجيه النائب سليمان فرنجية انتقادات لاذعة الى رئيس الجمهورية ميشال سليمان، ثم برز الثاني في انتقادات وجهها مسؤول سوري لم تُكشف هويته الى الرئيسين سليمان ونجيب ميقاتي لموقفهما من ملف سماحة.

وتقول الاوساط المواكبة للملف لـ «الراي» ان خروج دمشق عن صمتها حيال هذا التطور بدا طبيعياً في ضوء مجموعة عوامل اكتسبت دلالات مهمة للغاية وكانت في مجملها مفاجئة للنظام السوري على الارجح. فالى جانب الصدمة الامنية الكبيرة التي شكلها توقيف سماحة وضبط الادلة المرتبطة بتوقيفه، افتقرت دمشق للمرة الاولى الى جبهة حلفائها الذين اعتادوا الوقوف الى جانب ايّ حليف لها في ايّ تطور سياسي او امني بما يجنّبها عناء التدخل المباشر لحمايته. ثم ان المفاجأة الصاعقة الاخرى تمثلت في اقدام رئيسيْ الجمهورية والحكومة على تغطية فرع المعلومات والقضاء تغطية رسمية كاملة في المضيّ بمراحل التحقيق والادعاء الذي شمل مدير مكتب الأمن القومي السوري اللواء علي مملوك والعميد السوري عدنان (مجهول باقي الهوية) وتبنيهما تبنياً لا شك فيه للمعطيات التي كشفها التحقيق بما يعني ضمناً ادانة سياسية رسمية لبنانية للمرة الاولى لعمل ارهابي منسوب الى دمشق وأحد حلفائها اللبنانيين.

وتقول الاوساط ان هذا التطور شكل انذاراً منذ اللحظة الاولى الى انه سيؤدي الى مفترق كبير وضخم في مسار العلاقات اللبنانية - السورية الرسمية، علماً ان المفارقة الكبيرة التي يرسمها تتمثل في ان دمشق تواجه هذه المرة مسؤولين اصدقاء وحلفاء اساسيين لها لم يتمكنوا من تجاهل خطورة الملف ولم يترددوا في ادانته والتوجه بمواقف ضدها في هذا المجال.

ولذا تقول الاوساط انه ينبغي رصد الايام القليلة المقبلة بدقة خصوصاً على مستوى مواقف الحلفاء الاخرين لا سيما في قوى 8 آذار الذين سيتعرضون بطبيعة الحال لضغوط كبيرة من دمشق لمماشاة موقفها. وهو امر سيضع بطبيعة الحال الحكومة على محك شديد الحساسية وربما الخطورة اذ ان ملف سماحة سينتقل بكل تداعياته الى الداخل الحكومي عبر تطورين اساسيين مرتقبين هما امكان اقدام القضاء العسكري على طلب تسليم اللواء علي مملوك والعميد عدنان اللذين يشملهما الادعاء مما يستتبع تقديم وزارة العدل هذا الطلب كما يستتبع قراراً سياسياً من الحكومة، واحتمال ان يضغط بعض المشاركين فيها على مجلس الوزراء لاتخاذ مواقف مغايرة لمواقف سليمان وميقاتي.

وكان سماحة مثل الاثنين لنحو اربع ساعات أمام قاضي التحقيق العسكري رياض ابو غيدا الذي سمح له بالاختلاء بعائلته عند نهاية الجلسة قبل ان يتم نقله الى سجن الريحانية التابع للشرطة العسكرية في الفياضية.

وبحسب المعلومات فان سماحة تراجع في بداية التحقيق عن افادته وقال انه «استفاق» من الصدمة، وأبلغ أبو غيدا بأن ما اعترف به بمحاضر موثقة ومصوّرة امام فرع المعلومات، جاء تحت «الضغط النفسي» وانه تم استدراجه عبر «المخبر» ميلاد كفوري الى مكمن نصبه له فرع المعلومات، مقراً في الوقت نفسه بانه نقل متفجرات ولكن «بهدف وضعها على الحدود الشمالية لمنع تهريب المسلحين والسلاح عبر الحدود الى سورية وإخافة من يحاول تهريب السلاح والمسلحين الى سورية»، وهي الرواية التي تبناها اعلام 8 آذار بعدما اوردتها «قناة المنار» التابعة لـ «حزب الله».

ووفق التقارير فقد نفى سماحة اتهامه بالتحضير لتفجير عبوات ناسفة في منطقة عكار، تستهدف تجمّعات وشخصيات سياسية وروحية بهدف إثارة الفتنة، موضحاً انه لعب دورا معينا في نقل العبوات الناسفة من سورية الى لبنان، وانه سلمها الى كفوري من دون ان يعرف الى من سيسلمها الاخير واين يستخدمها ومتى.

وعُلم ان وكيلي الدفاع عن سماحة المحاميين يوسف فنيانوس ومالك السيد سجلا في بداية جلسة التحقيق ادعاء على المدير العام لقوى الامن الداخلي اللواء اشرف ريفي ورئيس فرع المعلومات العميد وسام الحسن على خلفية تسريب التحقيقات الاولية ونقضهما لقرينة البراءة، كما طلبا استدعاء كفوري واجراء مواجهة بينه وبين الوزير السابق.

الا ان مصادر مواكبة لسير التحقيقات في ملف سماحة . مملوك لم تتفاجأ بتراجُع الوزير السابق عن إفادته «لان هذا أسلوبٌ يلجأ إليه غالبية الموقوفين ليقولوا إن اعترافاتهم جاءت تحت الضغط»، لكن هذه المصادر لفتت إلى أن الادلة والتسجيلات والصور والمضبوطات الموجودة في الملف، تجعل من التراجع عن الإفادة الاولية غير ذات معنى كما تجعل من المستحيل على وكلاء الدفاع عن سماحة والجهات السياسية المدافعة عنه تقويضها والطعن بها واستثمارها سياسياً.

وفي اساس الملف نُقل عن مصادر مطلعة: «لا ينفع التركيز على ميلاد كفوري لحجب الانظار عن ميشال سماحة، فكفوري جاء في المراحل الأخيرة بعد مرحلة تسلُّم العبوات الناسفة في سورية ونقلها إلى بيروت ثم تسليمها إليه».

كما اشار مصدر أمني الى ان الكلام عن رفع دعوى على ريفي والحسن «تافه وغير قانوني اذ ان القانون يعاقب على تسريب وثائق وليس على تسريب معلومات قد يسربها أيا كان».

ويُذكر ان اللواء ريفي اصدر تنويهاً بالعميد الحسن «الضابط الذكي والمقدام»، مشيداً بدوره في «كشف المخطط الخطير لزرع المتفجرات وتنفيذ الاغتيالات في منطقة لبنان الشمالي، وتوقيف الرأس المدبر واقامة الدليل على تورطه». كذلك اصدر ريفي كتاب شكر وتقدير ونوه بأعمال «المخبر السري» الذي «ساعد وادى دوراً اساسياً في كشف المخطط».

إسرائيل تهدّد لبنان بضربة شديدة إذا دافع «حزب الله» عن إيران

| القدس - من محمد أبو خضير وزكي أبو الحلاوة |

حذر ضابط رفيع المستوى في هيئة الأركان العامة للجيش الإسرائيلي «حزب الله» من الوقوف إلى جانب إيران في حال ردها على هجوم عسكري إسرائيلي محتمل ضد منشآتها النووية.

ونقلت صحيفة «يديعوت أحرونوت» عن الضابط (وكالات): «أنصح حزب الله ألا يجربنا» مهددا بأن «الضربة ستكون شديدة وموجعة، ومنذ حرب لبنان الثانية مرت 6 سنوات من الهدوء وبعد الحرب المقبلة ستكون 10 سنوات من الهدوء».

واكدت الصحيفة إن «تهديد الضابط الإسرائيلي جاء على أثر تهديدات من لبنان وتقارير تحدثت عن أنه يتوقع أن يقف (أمين عام حزب الله حسن) نصر الله بكل قوته إلى جانب إيران في حال هوجمت» وبينها تصريحات أدلى بها القيادي في الحزب نبيل قاووق بأن إسرائيل تخشى صواريخ حزب الله».

وتابع الضابط: «لقد حسّنا قدرات (إطلاق) النيران والاجتياح البري والاستخبارات، وما حدث في العام 2006 لن يتكرر». وقال الضابط مهددا «ليس حزب الله وحده سيدفع الثمن وإنما لبنان أيضا لأن لديه مسؤولية كدولة». لكنه قال إنه «يحظر إيهام الجمهور (الإسرائيلي) إذ يوجد لدى حزب الله صواريخ أكثر وهي دقيقة أكثر في إصابة الأهداف وتصل إلى مدى أطول مما كان عليه في الماضي».

طهران تستبعد تعرضها لهجوم إسرائيلي «غبي»

طهران - ا ف ب - اعلنت وزارة الخارجية الايرانية، امس، انها تستبعد هجوما اسرائيليا «غبيا» على منشآتها النووية بينما تصدر هذا الاحتمال مجددا عناوين الصحف الاسرائيلية اخيرا. وصرح الناطق باسم الوزارة رامين مهمانبرست اثناء مؤتمره الصحافي الاسبوعي: «اننا نسمع باستمرار مثل هذه التصريحات التي لا اساس لها ولا نرى مبررا لمثل هذه العملية». واضاف: «حتى وان كان احد مسؤولي هذا النظام غير الشرعي يريد القيام بمثل هذه العملية الغبية فلن يسمحوا له حتى من داخل (اسرائيل) لانهم سيتعرضون لعواقب شديدة لمثل هذا العمل».

بعد «اغتراب اضطراري» لثلاثة أعوام

هل يكسر جنبلاط الجرة مع «حزب الله»؟

| بيروت - «الراي» |

يتجه الواقع السياسي في لبنان نحو حراك غير عادي، يضمر تحولات موازية لتلك التي تشهدها سورية، التي غالباً ما شكل نفوذها ما يشبه «ضابط الايقاع» للتوازنات البالغة الحساسية في لبنان، لاسيما في العقود الاربعة الاخيرة التي مارست خلالها دمشق دور «الوصي» على بيروت.

وترافق المتغيرات «الجوهرية» التي تهب من سورية مع استحقاقين في بيروت من شأنهما ابراز حجم التحولات التي قد تصيب لبنان، وهما الانتخابات النيابية في ربيع الـ 2013، وخيارات «حزب الله» في ضوء خريف نظام حليفه في دمشق الآيل الى السقوط.

واذا كان «حزب الله»، الذي يرمي بثقله في معركة الدفاع عن الاسد، يحرص على ابقاء «اوراقه اللبنانية» مستورة الى حين اتضاح اتجاهات الريح الايرانية في التعاطي مع الوقائع الجديدة في المنطقة، فان الانظار تتجه الى «الانشقاق» المتزايد لـ «الكتلة الوسطية» عن خيارات النظام السوري وحلفائه، تلك الكتلة التي تضم رئيسي الجمهورية ميشال سليمان والحكومة نجيب ميقاتي والزعيم الدرزي وليد جنبلاط.

ولم يفهم من الهجوم اللاذع الذي شنه النائب سليمان فرنجية «صديق الـ الاسد»، على سليمان وجنبلاط، وبدرجة اقل على ميقاتي، سوى مؤشر الى تقويم سلبي من حلفاء النظام السوري لادوار الثلاثة، الامر الذي سينعكس تلقائياً على الوقائع السياسية اللبنانية في لحظة متغيرات انعطافية في المنطقة.

ولعل «حال جنبلاط» تشكل بارومتراً لهذا الحراك المرشح الى مزيد من «التدحرج» على وقع ترنح النظام في سورية. فالزعيم الدرزي خطا خطوة لافتة في ابتعاده عن قوى «8 آذار» التي يقودها «حزب الله» واقترب خطوة اضافية في اتجاه العودة الى تحالفه مع «14 آذار»، الامر الذي دفع وزير «حزب الله» محمد فنيش الى القول ان «مواقف جنبلاط غير مستغربة واعتدنا هذا التغيير والتلون في المواقف».

فبفارق ثلاثة اعوام، بين اغسطس العام 2009 واغسطس العام 2012، يعيد الزعيم التقدمي الاشتراكي رسم تحالفاته السياسية - الانتخابية، انطلاقاً من موقفه «المبدئي» مما يجري في سورية ومن المصلحة الانتخابية التي تجعله شريكاً طبيعياً لـ «14 اذار». وهو ما عبر عنه جنبلاط اخيراً بالفم الملآن.

بعد انتخابات الـ 2009 التي خاضها جنبلاط كجزء من تحالف «14 آذار»، خرج في 2 اغسطس، مدفوعاً بمفاعيل كسر «حزب الله» لموازين القوى بعمليته العسكرية في 7 مايو 2008، للاعلان عن انتقاله الى «وسطية» استخدمها لاحقاً في توفير النصاب السياسي - الدستوري للانقلاب على حكومة الرئيس سعد الحريري.

وفي ضوء التعارض «الجوهري» بين جنبلاط و«حزب الله» حيال الموقف من التحولات في سورية من جهة، وتجاهل شركاء جنبلاط في الحكومة (قوى 8 آذار) لرفضه قانون انتخاب يعتمد النسبية من جهة اخرى، صار مكان رئيس «جبهة النضال الوطني» الطبيعي الى جانب «14 آذار».

واشنطن تدعو لبنان لاعتماد الشفافية في قضية سماحة

| بيروت - «الراي» |

أعلنت المتحدثة باسم الخارجية الاميركية فيكتوريا نولاند أنها لا تستطيع التعليق على الاتهامات الموجهة للوزير والنائب السابق ميشال سماحة، ولكنها تكرر قلق واشنطن حيال «التوترات الطائفية داخل سورية التي قد تمتد إلى لبنان».

وقالت نولاند: «نريد أن يعمل المسؤولون اللبنانيون معاً ومع القوى الأمنية اللبنانية لتحاشي حصول أي صدام»، مشددة على ضرورة تأمين «الشفافية» و«احترام القواعد الدولية» في حال كان هناك أي عمل قضائي محتمل.